سواء او الخارج عن ملك مورثه ذو يد على ملك احدهما كان اولى او كل
منهما على التتاج قدم ذو اليد واحدا منهما على الملك والآخر على التتاج
قدم هذا وعلى التتاج لا بعاد او سبب الملك لا يتأثر قدم او كانا منهما
على التتاج عند ووقتا وسنت الدابة بوافق احد الوقتين حكم
به فان اشكل كانت بينهما او خالفهما بطلت او الخارج على الملك المطلق
وذو اليد على الشراء منه قدم الشراء او كل منهما على الشراء
من صاحبه وكم يوقتا تهاترتا وترجح ذو اليد ان برهنا على
القبض والا فالخارج وان ادعيا عينا في يد غيرهما ذا او ملكا
مطلقا واتحادهما ولا سبقهما وتنازعا بعد ما مضى يحكم له به
في قول الآخر والغي التاريخ في الارث مطلقا ويحكم لاسبقهما
في الملك وللساكت عنه وان كان في يد ما او يد احدهما الغاه
مطلقا وفاقي الامام في رواية ولو تنازعا دابة او قميصا
واحدهما راكبها او لابسه كان لو في يحز تعلق بلجامها او كمه

او حايطا او خصا والوجه او القسط الى احدهما فهو بينهما وقال
جدار نخلين لفلان
لمن اليه الوجه والقسط وكل من صاحب على وسئل عما نوع
من التصرف فيه الا باذن الآخر وجاز ان لم يضره فصل
وان كانت تركة زيد بيد احد زوجيه فصدقته زينب
باعطاء اقل النصيبين لا كثرهما وان شرط جر الميراث والمدعى انه
ابن هذا الميت ان لم يقل شهوده لا نعلم له وارثا غيره لا يؤخذ
منه كفيل ولو برهن على ان هذه الدار ميراث له ولا ضير الغائب وارث له
غيرهما فالقاضي يحكم له بحصته ويترك حصة الغايب مع ذي اليد
وقالا ان انكر وضعت الحصة في يد عدل فصل ولو ادعى ولد
جارية بأنها ولدت به لاقل من ستة اشهر من حين البيع ثبت
منه وكانت ام ولده وفسخ البيع ورد الثمن وتقدم على دعوى
المشتري وان اتت به لاكثر من سنتين من حين باع لم يقبل دعواه فان
صدقه المشتري ثبت ولا ينفسخ البيع ولم تزد على دعوته وقالت

Copyright © King Saud University